

# جمهورية مصر العربية

## أحدث التطورات

وزادت احتياطات مصر من النقد الأجنبي إلى 44.4 مليار دولار في نهاية أغسطس/أب 2018 (ما يكفي لتغطية 8.5 شهر من الواردات السلعية في السنة المالية 2019)، وذلك بالإضافة إلى 12 مليار دولار يحتفظ بها البنك المركزي المصري "كأرصدة عملات أجنبية أخرى"، وهو ما يُمثل جزئياً آلية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب للخارج. وسيستند تحقيق احتياطات أكثر مرونة إلى الصادرات السلعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية. وخلال الأشهر التسعة الأولى للسنة المالية 2018، بلغ ميزان المدفوعات الكلي 4.4% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع للسنة (نزولاً من 4.8% قبل عام)، إذ إن انخفاض تنفقات رأس المال الوافدة (لاسيما بسبب تراجع الاقتراض) غطى على التحسن في ميزان الحساب الجاري. لكن استثمارات محافظ الأوراق المالية زادت إلى الضعفين تقريباً بالمقارنة بالسنة السابقة. وفي إطار موجة من عمليات التخلص من استثمارات الأسهم والعملات في الأسواق الناشئة، انخفضت حيازات الأجانب من سندات الخزنة المصرية بنحو 6 مليارات دولار بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2018، لتهوي إلى نحو 15 مليار دولار في يوليو/تموز الماضي. وفي الجانب الإيجابي، تقلص عجز ميزان الحساب الجاري خلال الأشهر التسعة الأولى للسنة المالية 2018 (إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لهذا العام انخفاضاً من 5% قبل ذلك بعام)، وكان العامل الرئيسي لذلك الانخفاض هو زيادة تحويلات المغتربين، وتحسن ميزان الخدمات، وتراجع عجز الميزان التجاري. وقد أدت الزيادات الأخيرة في الأسعار على الأرجح إلى إضعاف القدرة الشرائية للأسر. ويشكل التصدي للفقر أحد الشواغل الرئيسية على صعيد السياسات بالنظر إلى أن نحو ثلث السكان كانوا يعيشون على أقل من خط الفقر الوطني في عام 2015، ويُقدَّر أن ثلثاً آخر معرض للوقوع في براثن الفقر. وتشير نماذج محاكاة آثار زيادات أسعار

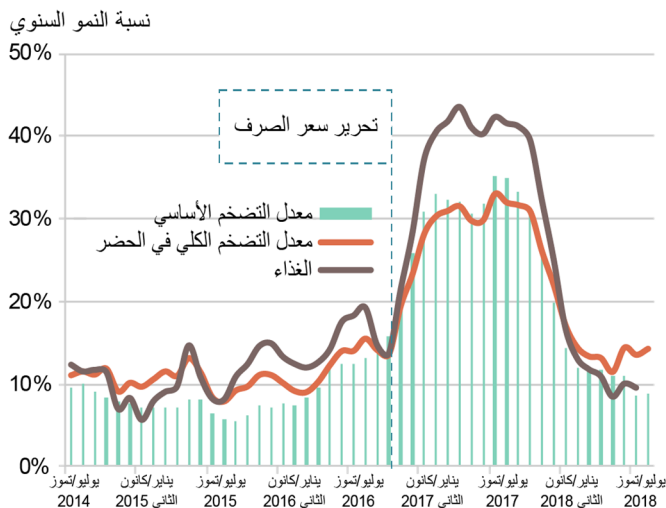
تتسارع وتيرة النمو في مصر على الرغم من الإجراءات الطموحة لضبط أوضاع المالية العامة. وبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 5.3% في السنة المالية 2018 (يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران) مقابل 4.2% في السنة السابقة. وكانت العوامل الرئيسية لهذا التحسن هي الاستثمارات العامة والخاصة، ومرونة الاستهلاك الخاص. واستمر انتعاش الصادرات النفطية والسلعية غير النفطية، وقناة السويس، وقطاع السياحة. ولكن المشروعات التي تقودها الدولة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد كما يتضح في الاستثمارات العامة الكبيرة. ومع ذلك، يُظهر المؤشر الشهري لمديري المشتريات أن نشاط القطاع الخاص غير النفطي قد بدأ يتوسع في الآونة الأخيرة ابتداءً من يوليو/تموز وأغسطس/أب 2018 بعد عدة أشهر من الانكماش. وتحقق فائض أولي هام في ميزان المالية العامة نسبته 0.1% في السنة المالية 2018. فقد ساعدت تخفيضات دعم الطاقة، واحتواء فاتورة الأجور، وزيادة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تقليص العجز الكلي للموازنة بأكثر من نقطة مئوية إلى 9.8% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018. وظل معدل التضخم الكلي مرتفعاً عند 21.6% خلال السنة المالية 2018، لكنه بدأ ينحسر بدرجة كبيرة قرب نهاية العام، مع عودة معدل التضخم الأساسي إلى مستوى يقل عن 10% منذ يوليو/تموز 2018. لكن أحدث جولة من زيادات أسعار الطاقة في يونيو/حزيران أدت إلى زيادة مؤقتة في معدل التضخم الكلي ليصل في المتوسط إلى 14% بين يونيو/حزيران وأغسطس/أب. ومنذ ذلك الحين، بدأ التضخم الشهري في التراجع، وهو ما يشير إلى تلاشي أثر زيادات أسعار الطاقة.

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	95.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	235.5
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	2474
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسط الدخل (3.2 دولار)	16.1
خط الفقر الوطني	27.8
رقم جيني القياسي	30.0
الائتاق بالمدراس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	103.6
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات	71.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظات:  
(أ) أحدث قيمة (2015)، وفقاً لتعديل القوى الشرائية لعام 2011.  
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

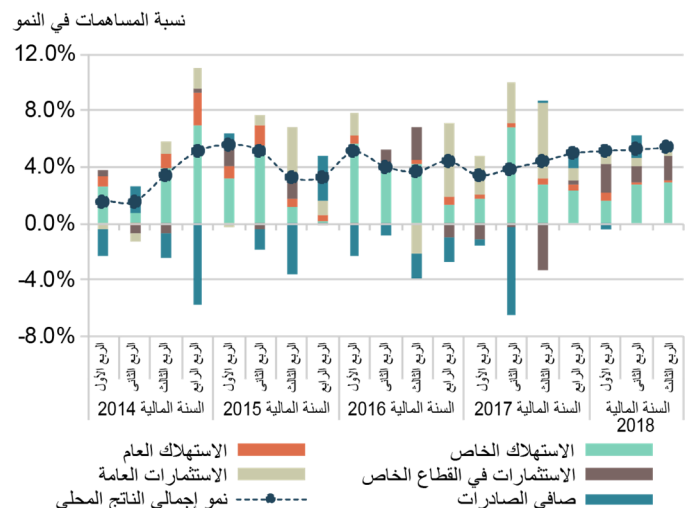
تتسارع وتيرة النمو في مصر على الرغم من الإجراءات الطموحة لضبط أوضاع المالية العامة. وقد زادت احتياطات النقد الأجنبي على الرغم من تأثير ما شهدته الأسواق الناشئة في الآونة الأخيرة من موجات بيع واسعة للأسهم والعملات على الحسابات الخارجية. ولا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية محفوفة بالتحديات إذ استمر انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة. وتتوقف آفاق خلق الوظائف وإيجاد قطاع خاص مفعم بالحيوية والنشاط على التنفيذ الفعال لإصلاحات بيئة الأعمال التي تقضي على الامتيازات، وتُعزِّز المنافسة، وتكفل تكافؤ الفرص.

الشكل 2 جمهورية مصر العربية / معدلات التضخم، يوليو/تموز 2014 - أغسطس/أب 2018



المصادر: البنك المركزي المصري.

الشكل 1 جمهورية مصر العربية / نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، جانب الطلب، الربع الأول من السنة المالية 2014 - الربع الثالث من السنة المالية 2018



المصادر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط.

الطاقة والتضخم منذ عام 2015 على رفاهية الأسر في الأمد القصير إلى أن نسبة الفقراء ربما زادت بين عامي 2015 و2017 لكن توسيع نطاق البرامج الاجتماعية ساعد على تخفيف الآثار السلبية. وعلى الرغم من أن معدل البطالة قد بدأ يتراجع إلى ما يزيد قليلاً على 10%، فإن معدل التشغيل بلغ 40.5% فحسب في 2016 (17.6% للنساء)، مع اشتغال نسبة كبيرة من الموظفين في القطاع غير الرسمي.

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 5.6% في السنة المالية 2019 مدعوماً بالاستهلاك الخاص، واستمرار التعافي لقطاع السياحة، وتشغيل حقول الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً. ومن المتوقع كذلك أن تنمو الاستثمارات العامة، وستنتعش الاستثمارات الخاصة إذا تم إصلاح بيئة الأعمال بشكل فعال.

وستلحق تدابير ضبط أوضاع المالية العامة دعماً من زيادة متوقعة في الإيرادات الضريبية ومزيد من تخفيضات دعم الطاقة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين كفاءة النفقات العامة وإدارة النظام الضريبي. ومن المتوقع أن تتراجع مدفوعات الفائدة في الأمد المتوسط من خلال سداد الديون وإطالة أمد هيكل الاستحقاقات.

ومن المتوقع أن يؤثر استمرار زيادات أسعار السلع والخدمات الخاضعة لضوابط تنظيمية تأثيراً سلبياً على الأسر في الأمد القصير، لاسيما الشرائح الأولى

بالرعاية. وقد يتعرض الفقراء ومن يعيشون في المناطق الريفية بصعوبة مصر أكثر من غيرهم لخسائر كبيرة على مستوى الرفاهية في الأمد القصير. وبالنسبة للأسر والأفراد المعرضين للسقوط في براثن الفقر من الضروري تنفيذ تدابير كافية للتخفيف من الآثار. وعلى الرغم من هذه المخاطر، من المتوقع أن يسجل معدل الفقر وفقاً لخط الفقر البالغ 3.2 دولار للفرد في اليوم (بأسعار تعادل القوة الشرائية في 2011) انخفاضاً طفيفاً إلى 15.3% في 2019 من المستوى الذي يُقدَّر أنه بلغ 15.6% في 2017، بما يتسق مع الصورة الكلية لنمو الاستهلاك الخاص.

## المخاطر والتحديات

يتطلب التصديّ لتحديّ إنعاش نمو يقوده القطاع الخاص تخفيف القيود والمعوقات القائمة منذ وقت طويل، ومن ذلك تعزيز تكافؤ الفرص، وتسهيل الحصول على المستلزمات الرئيسية (مثل الأرض، والعمال المهرة)، ومواصلة تحسين بيئة الأعمال.

وعلى الرغم من البرنامج المعلن لتصفية أسهم الأقلية في شركات مختارة مملوكة للدولة، فإن نشاط الدولة يتوسع في عدة مجالات مثل قطاع الإنشاءات. وفضلاً عن ذلك، تذهب التقديرات إلى أن الاستثمارات العامة تبلغ ضعف حجم الاستثمارات الحكومية في القطاعات الممولة من الموازنة العامة للدولة. وينذر استمرار توسع أنشطة الدولة في قطاعات يمكن أن يعمل فيها

القطاع الخاص بإعطاء إشارات متضاربة عن اتجاه السياسات الاقتصادية بعيداً عن التحديد الواضح لدور الدولة في تيسير الوظائف وتنظيمها. ومن المبادئ البالغة الأهمية في هذا الصدد تعزيز تكافؤ الفرص من أجل التمتع بسياسة شاملة للمنافسة.

وعلى الرغم من كبر حجم رصيد احتياطات النقد الأجنبي، فإن تدفقات رأس المال الخارجة في الأونة الأخيرة من سندات الخزنة المحلية (التي ترتبط بموجة أوسع للخروج من الأوراق المالية للأسواق الناشئة) تبرز ضرورة الحفاظ على إطار سليم لسياسة الاقتصاد الكلي.

وتتبع المخاطر التي تواجهها موازنة السنة المالية 2019 من الزيادات المحتملة لأسعار النفط العالمية أو الآثار غير المباشرة لاضطراب أسعار الصرف في أسواق صاعدة أخرى. وترجع المخاطر التي تواجهها جهود ضبط أوضاع المالية العامة إلى الالتزامات الطارئة (ومنها الضمانات السيادية). وفضلاً عن ذلك، يُشكّل ارتفاع مستويات الدين العام مخاطر على الاستدامة في الأمد المتوسط إذا تم إيقاف تدابير ضبط المالية العامة.

وتتبع المخاطر الأخرى على الاستدامة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالتحديات بالنظر إلى وصول معدل البطالة بين الشباب إلى مستوى يزيد على 9%، وانخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة، والشروط الصعبة للتوظيف (ومعظمه في القطاع غير الرسمي). ويُشكّل ارتفاع وتيرة النمو السكاني عن 2.3% سنوياً بعد أحداث عام 2011 مزيداً من الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات العامة.

## الجدول 2 جمهورية مصر العربية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5.8	5.6	5.3	4.2	4.3	4.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
3.6	3.0	1.5	4.2	4.7	3.1	الاستهلاك الخاص
2.1	3.0	3.0	2.5	3.9	7.0	الاستهلاك الحكومي
12.9	12.8	12.9	12.4	12.0	13.8	استثمارات إجمالي رأس المال الثابت
8.0	9.0	37.5	86.0	-15.0	0.0	الصادرات، السلع والخدمات
5.3	5.0	19.5	52.5	-2.2	1.0	الواردات، السلع والخدمات
5.8	5.6	5.3	3.6	2.3	3.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.0	3.0	3.0	3.2	3.1	3.1	الزراعة
3.9	4.5	4.8	1.8	0.2	1.1	الصناعة
7.4	6.8	6.0	4.8	3.6	5.0	الخدمات
12.5	14.5	21.6	23.3	10.2	11.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-3.0	-3.0	-3.2	-6.6	-6.0	-3.7	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
3.5	3.5	3.2	3.3	2.0	1.9	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-7.5	-8.5	-9.8	-10.9	-12.5	-11.4	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
93.6	99.6	103.2	108.8	102.8	93.3	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.8	1.7	0.1	-1.8	-3.5	-3.5	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.2	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) <sup>أ</sup>
15.1	15.3	15.4	15.6	15.9	16.1	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) <sup>ب</sup>

المصادر: البنك الدولي، قطاع المعمرات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع المعمرات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: أ = تقديرات، ب = تنبؤات.

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسحي الدخل والإنفاق والاستهلاك لتأثير المعيشة لعامي 2004 و2015. بيانات قطرية: 2015 - 2016. التوقعات من السنوات 2019 - 2020.

(ب) التوقعات مصوبة باستخدام المرونة المعتمدة من نقطة إلى أخرى (2004 - 2015) (point-to-point ELASTICITY)، حيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through = 05) على أساس تصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.